قضاء شط العرب

سلّة البصرة الغذائية تعاني الجفاف والإهمال ومخاطر الألغام

مواطنو التنومة: اوضاعنا أسوأ من أوضاع اللاجئين

يقع قضاء شط العرب على الجانب الشرقي من نهر شط العرب، الذي هو امتداد لنهري دجلة والفرات، والذي ينطلق من ملتقى النهرين في قضاء القرنة شمال البصرة، حيث يعد من أكبر الأنهار المهمة في العراق وأرضه من أخصب الأراضي الزراعية في المنطقة.

كانت الأراضي التي تقع على جانبي النهر من المنبع حتى المصب شمال الخليج العربي، اغلبها أراض زراعية خصبة جدا واغلب ساكني الضفتين هم من العوائل التي تمتهن الزراعة بمُختلف أصنافها من النخيل الى الحبوب، مرورا بالفواكه والخضر .

وفي قضاء شط العرب، كانت مزارع النخيل والحبوب وكل أشكال المزروعات من أفضل وأطيب المزروعات على الإطلاق، ولكن بعد عقد الثمانينات شهد القضاء مثلما شهدت كل مدن العراق ويلات الحروب، منذ الحرب العراقية - الإيرانية حتى حرب الخليج الثانية ثم الثالثة عام 2003، حيث تم تغيير النظام السابق بعد حروب مدمرة وواسعة النطاق كانت ضحيتها مزارع شط العرب وبساتينه الزاهية التي تحولت إلى أراض جرداء قاحلة لا تنبت فيها غير الألغام والأسلاك الشائكة .. بعد أن كانت جنة الله على الأرض.

□ البصرة/ ريسان الفهد

بعض أراضي شط العرب غير زراعية وتحوّلت إلى أراضٍ سكنية

تم تغيير جنس الأرض من زراعية إلى سكنية بموجب التخطيط الجديد للمدينة

الألغام تسبّبت بإصابة 285 شخصاً من أبناء شط العرب

مواطنو القضاء: ندعو الحكومة المحلية والمركزية للاهتمام بنا وتعويضنا عن أراضينا الزراعية التي فقدناها منذ ثلاثة عقود

لاجئون في وطنهم!

النائب عن ائتلاف دولة القانون منصور التميمي قال للمدى، إن "وضع الذين هجّروا من قراهم في شط العرب أسوأ من أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، مع فارق أن المجتمع الدولي ومنظمات إنسانية يعتنون بالفئة الأخيرة، فيما لا أحد يلتفت إلى معاناة المهجرين من القضاء بسبب الحرب"، وأضاف التميمي أن "أبناء القضاء من حقهم العودة إلى مناطقهم، ويجب على الحكومتين المركزية والمحلية الإسراع بتلبية مطالبهم".

وبين أن "عودة المهجرين إلى القضاء تتطلب تنفيذ مشاريع تقضي برفد مناطقهم الأصلية بالخدمات وتطهيرها من الألغام وشق أنهار فيها ليتسنى لهم تنفيذ مشاريع زراعية كما كانوا من قبل"، موضحا أن "مناطقهم كانت عبارة عن أراض زراعية خصبة تكثر فيها بساتين النخيل ومزارع الحمضيات لكن الحرب حولتها إلى أراض قاحلة".

وحذر النائب من استغلال الألغام المزروعة في المنطقة في صناعة العبوات الناسفة والمتفجرات من قبل الإرهابيين في ظل غياب الاهتمام الحكومي بهذا القضاء الذي يعد جنة البصرة وثقل نخيلها في السابق"، وكشف التميمي أن "من حق ثلث أهالي البصرة وهم سكان قضاء شط العرب المهجرون، العودة إلى بساتينهم وأراضيهم التي غادروها بسبب الحرب العراقية - الإيرانية، وبعدما اعتقل أبناؤهم وأعدموا من قبل أجهزة النظام المباد، ما اضطرهم للهجرة إلى محافظات الفرات الأوسط".

نائب رئيس مجلس محافظة البصرة احمد السليطي اعتبر في تصريحات سابقة وخلال رده على تصريحات النائب منصور التميمي "بأن هذه الأراضي غير زراعية وقد تحولت الى أراض سكنية ومشاريع مختلفة ضمن التخطيط الجديد للمدينة".

تغيير جنس الأرض!!

وبيّن السليطي "عندما نحتاج إلى قطعة أرض، فإما أن نقوم بمسح عدد من الأراضي التي يعتقد بأنها تحتوي على ألغام، وهذا عمل غير ممكن بالنسبة لإمكانات المجلس المادية والمعنوية، إذ نصرف الأموال لتوفير الماء والكهرباء للمحافظة، وليس من واجبنا مسح الأراضي، وأن الشركة التي يحال عليها المشروع أو تنفذ مشروعا استثماريا ما، هي التي تقوم بتطهير وتهيئة الأرض"، لافتا إلى أن "قسم البيئة في البصرة لم يخصص له سوى درجتين وظيفيتين، وموظفين بأجور يومية، الأمر الذي يجعله عاجزا عن القيام بمهامه".

من جهته، قال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران إن "تطهير أراضي القضاء من الألغام يعد منطلقا للتصميم الأساسي لمركز مدينة البصرة، من خلال تحويل الكثير من جنس تلك الأراضي من زراعية إلى سكنية، بهدف سد حاجة المحافظة من مشاريع الإسكان والوحدات السكنية".

وأضاف البدران أن "الهيئة خاطبت الجهات المعنية ولاسيما البيئة للإسراع بتطهير تلك الأراضي، وإقامة مشاريع متنوعة عليها، وبالأخص السكنية لفك زحم مركز المدينة هناك وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبالأخص إقامة المشروع الأبرز وهو بناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية".

أكثر المناطق تلوثاً بالألغام والمقذوفات!

وقال مدير المركز الإقليمي لشؤون الألغام في الجنوب نبراس فاخر إن "قضاء شط العرب هو الأكثر تلوثا بالألغام والمقذوفات غير المنفلقة على مستوى البلد"، مضيفا أن "وجود الألغام يتركز ضمن حدود القضاء في مناطق من أبرزها السليمانية والشلامجة والدعيجي ونهر جاسم وكوت سوادي".

وأشار فاخر إلى أن "تطهير تلك المناطق من الألغام يتطلب من الحكومة أن تخصص مبالغ ضخمة، كما أن أعمال الإزالة تتطلب وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً"، وكشف عن وجود ستة حقول للألغام تم اكتشافها في القضاء خلال العامين الماضي والحالي"، مؤكداً أن "معظم حقول الألغام في شط العرب لا تتوفر خرائط خاصة بها، وأغلبها مطوقة بأسلاك شائكة ولا تتوفر فيها علامات تحذيرية".

وأفاد بأن "قضاء شط العرب عموما، وناحية عتبة خصوصا، يعد أكثر المناطق تلوثا بحقول الألغام، وقد هجرت بالكامل بسبب الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، من قبل أهاليها البالغ عددهم ٨٠ ألفا بحسب إحصائياتنا"، موضحا "نقوم بالمسح غير التقني في عموم البصرة لمعرفة حجم المساحات الملوثة بالألغام والمخلفات الحربية، لاسيما في قضاء شط العرب، وإن قاعدة بياناتنا تعتمد على معلومات المسح التأثيري التي أجريت عام ٢٠٠٦، وهي غير دقيقة بسبب إنجازها من قبل أشخاص غير مهنيين، وبدأنا مسحا غير تقني في محافظة البصرة أيضا منذ الأول من نيسان (أبريل) الماضي، وسننجز خريطة دقيقة جدا تحدد نوع التلوث لإعداد خطة إستراتيجية لشؤون الألغام نهاية العام الجاري"، ولفت إلى أن "منطقة نهر جاسم تعد الأسوأ بين المناطق ثم حقل السندباد النفطي الذي يعد من أكثر الحقول النفطية تلوثا، بالإضافة الى حقل مجنون الحدودي وحقل الرميلة بطول ١٦ كيلو مترا".

وكشف مطرود أن "الأهالي يرومون العودة إلى مناطقهم كونها تتمتع بخصوبة ولم تستغل زراعيا، بالرغم من احتوائها في الماضي على أنواع من أشجار الرمان والمشمش والعنب وأنواع النخيل، وغيرها"، وبيّن تم "إعداد دراسة لـ٤٥ قرية في قضاء شط العرب، فوجدنا ٢٨٥ مصابا، وبالتأكيد ستتضاعف الأرقام لو قمنا بمسح شامل لجميع أبناء المحافظة".

وتابع أن "تحديد كلفة المتر المربع تعتمد على تحديد نوع التلوث للألغام او المخلفات الحربية، ومعرفة نوع التربة والمقذوف الحربي، لكنها عموما تتراوح ما بين ٥ إلى ٧ دولارات للمتر الواحد، أما في حقول الألغام الخفيفة التلوث فقد تصل الكلفة إلى دولار أو دولارين فقط"، مبينا أن "الفريق الواحد عادة ما يتألف من ٦ الى ٨ أشخاص، وإنتاجية الشخص الواحدة لا تتجاوز الـ٢٠ مترا في اليوم كحد أقصى".

وأوضح مطرود "فرق وزارة الدفاع ومديرية الدفاع المدني في محافظة البصرة والفرق الخاصة بالمنظمات غير الحكومية كالمنظمة العراقية للألغام، والمنظمة الدنماركية، تقوم بأعمال التطهير، فضلا عن شركات خاصة تقدمت لنا بطلب تفويض يؤهلها لمزاولة أعمال التطهير"، مشيرا إلى أن "العراق كان وقّع معاهدة حظر استخدام الألغام ضد الأشخاص، وبموجبها يجب أن يخلو العراق تماما من الألغام بحدود العام ٢٠١٨".

وكانت منظمة الأمم المتحدة في العراق، قد كشفت عن إزالتها ١٥ كم مربع من الألغام في محافظة البصرة، فيما أكدت أنها ستستمر بالتعاون مع الحكومة العراقية لتنظيف العراق من الألغام إلى عام ٢٠١٨ حسب اتفاقية اوتاوا.

يذكر أن وزارة البيئة تتحدث عن وجود ٤ آلاف كيلومتر مربع من الأراضي العراقية، بحاجة الى تطهير بسبب انتشار حقول ألغام فيها، مبينة ان هذه المساحة وحدها بحاجة إلى ١٠ سنوات أخرى، لإزالة الألغام المزروعة فيها.

مقارنة تدعو للأسى!!

الخبير البحري كاظم فنجان الحمامي قال: أكثر الناس يشعرون بمرارة الوضع في شط العرب ويقارنه مع الجانب الإيراني، حيث الرعاية الاهتمام والتطور مقابل الإهمال الذي طال قرى شط العرب الشرقية، واضاف "عندما نتنقل اليوم في شط العرب لا نكاد نرى بيتا ولا معملا ولا حقلا ولا ملعبا ولا معلما حضاريا باستثناء بعض الأكواخ الفقيرة المبعثرة في (سيحان)، و(السيبة)، وكذا الحال بالنسبة للفاو التي فقدت هويتها البحرية وفقدت نكهتها الملاحية، وخسرت مزارع (الحناء) و(السدر) وتراجعت زوارقها لتنزوي في منعطفات الجداول العارية في حين استعادت البساتين الإيرانية حيويتها شرق شط العرب، وازدهرت الحدائق في (بواردة) و(القصبة) و(كبدة) أو (كويبدة) وعادت المدن المدمرة إلى الظهور من جديد بحلة قشيبة وبواجهات مائية مزدانة بالأرصفة الحديثة وتكاثرت التشكيلات المعمارية المعاصرة بين (البريم) و(فرح آباد) وتوسعت مدينة عبادان شرقا وغربا بمبانيها الشاهقة ومصافيها التي استطالت أبراجها وتعملقت مداخنها وتمددت مجمعاتها الإنتاجية عموديا وأفقيا، حتى وصلت إلى (دور خوّين)، وتزينت مدينة (المحمرة) بأبهى زينتها، حتى صار من المألوف مشاهدة جسرها المعلق وأنت تقف مرسى (الخورة)، وأصبحت صورة (الشلامجة) من المناظر المألوفة في كورنيش العشار بعد أن فقدت جزيرة (العجيراوية) نخيلها كله، وكأنها أصيبت بالصلع المبكر، وطغى الصلع على جزر (الطويلة) و(الشمشومية) و(أم الرصاص) التي قتلها الرصاص وتعرت جزر (الرميلي) و(الكطعة)، و(البلجانية)، فخلعت أكاليل السعف السومري، وتراكمت فوق رأسها المخلفات الحربية الثقيلة، وتساقطت أشجار (سيحان)، حتى تصحرت تماما، وتراجعت خطوطها نحو الطريق العام، وخيم الظلام الدامس على (الواصلية) و(الدويب) و(كوت بندر) في الليل المخيف الغارق في العتمة، حتى طغت بصمات الخراب على ما تبقى من السواحل العراقية المطلة على المياه الداخلية والمسطحات الإقليمية.

في الليل ترى شرق شط العرب مضاءً بالمصابيح الملونة، وترى الملاعب المغلقة بالسقوف الزجاجية متوهجة بالأنوار البهيجة.

أما جزيرة (حجي صلبوخ) الإيرانية، والتي يطلق عليها الآن جزيرة (مينو) فقد تحولت إلى منطقة تجارية حرة، وتحول النهر الفاصل بينها وبين (الفيصلية) إلى منتجع سياحي تحف به المدرجات الترفيهية، وشيدت إيران منظومة عملاقة لري مزارع الضفة الشرقية بمياه ترعة (بهمن شير)، فانتعشت الزراعة، وتوسعت غابات النخيل بالطول والعرض، لكنها رمت مياه البزل المالحة في شط العرب في انتهاك صارخ للأعراف السائدة بين البلدان المتشاطئة.

موطنون: ما زلنا نحنُّ إلى ربوعنا

استغلت إيران كل شبر من شرق شط العرب، ولم تترك فيه فجوة واحدة إلا وأقامت عليها مشروعا سياحيا أو تجاريا أو زراعيا أو ملاحيا أو خدميا، أما نحن فتركنا عشرات الكيلومترات من ضفاف هذا النهر الخالد (١٣٩ كيلومترطولا)، وتنازلنا عنها لقطعان الجاموس البري والخنازير الوحشية، ولم نكترث لاختفاء مدن شط العرب وقراه الأصيلة، فاختفت ناحية (البحار) وسكانها، وطمست آثار قرى (أم الرصاص)، وانطوت سجلات قرى (الصالحية)، و(الخرنوبية) و(البوارين) و(كوت السيد) و(الدعيجي) و(الفداغية)، و(المخراق)، و(المعامر) و(الدورة) ولم يعد لها أي أثر لا على الخرائط، ولا على أرض الواقع..

وقال المواطن عباس نشمي" إن هناك الآلاف من المواطنين الذين هجروا من مناطقهم الواقعة ضمن قضاء شط العرب بسبب العمليات العسكرية خلال الحرب العراقية - الإيرانية ولم يتمكنوا من العودة لها بعد مرور ٣٢ عاماً".

وأضاف أن "كثرة الألغام في تلك المناطق وغياب الخدمات من أبرز العوامل التي حالت دون عودة العوائل المهجرة إلى مناطقها الأصلية".

فيما أكد المواطن جاسم شنين إن "أغلب الأراضي التي غادرها سكانها تعود ملكيتها لهم، لكنهم لا يستطيعون حتى زيارتها لأنها محاطة بحقول ألغام وأسلاك شائكة".

النائب منصور التميمي

احمد السليطي نائب رئيس مجلس البصرة

خلف البدران رئيس هيئة الاستثمار في البصرة

الشط الذي تحول الى بيوت سكن